



INFORMATION  
*international* SAL

RESEARCH CONSULTANTS

### **Amrousiyeh Incinerator Survey**

Following the incident of burning the Amrousiyeh incinerator in Lebanon by the local community, Information International was commissioned to conduct a survey covering the views of the inhabitants in the surrounding areas regarding the incinerator and its impact on their quality of life and health. Interviews were conducted with the medical community as well. The environmental awareness of the community as well as its socio-economic profile was defined.

13 Pages

# "الدولية للمعلومات Information International "Ltd

## تستطلع "النهار" عن آراء سكان منطقة العمروسية حول المحرقة

بعد تفاعل الأحداث الأخيرة في منطقة العمروسية والتي بدأت باعتصام وانتهت بحادثة الحرق، وعلى الرغم من الحوافز السياسية المحتملة، اعتبرت "الدولية للمعلومات" أن ما حصل جدير بالاهتمام وذلك لما يحمله من دلالات إجتماعية وبيئية. من هنا، كان سعيها لإجراء استطلاع رأي للأهالي للإطلاع على حقيقة موقفهم من المحرقة وقضية معالجة النفايات في لبنان.

### البعد البيئي في الخطاب السياسي

وما تلك الأحداث الأنف ذكرها سوى مؤشر لمدى أهمية البعد البيئي في الخطاب السياسي المعاصر. إذ غالباً ما لجأت المجموعات البيئية الراديكالية، لا سيما في البلدان النامية كبلدان أميركا اللاتينية، إلى تقنيات خارجة عن المؤلف لتحقيق أهدافهم. وكانت القوى الإجتماعية والإقتصادية والسياسية المسيطرة غالباً ما تعتمد إلى التشكيك بأفعالهم (وذلك وفقاً للخبير البيئي النروجي ديفيد روتنبرغ David Rothenberg) حتى أن غالباً ما اتهموا بأنهم إما إرهابيون بيئيون أو متطرفون طوباويون راديكاليون.

من هنا كان اهتمام "الدولية للمعلومات" بتلك الحركة التي انطلقت من أشد المناطق فقراً وحرماناً تتقدمها النساء لتستطلع رأي الأهالي الساخطين.

### معالجة النفايات في لبنان

تحث قضية النفايات المنزلية في لبنان حيزاً هاماً من المساحة التي تحتلها المشاكل البيئية المطروحة، لا سيما أن أماكن معالجة تلك النفايات اقتصرت على معملين: معمل الكرنطينا ومعمل العمروسية، إضافة إلى مواقع المكبات التي تقتقر إلى الشروط الصحية، في كل من برج حمود وطرابلس وصيدا.

أما معمل الكرنطينا فقد تم بناؤه بهدف تخمير النفايات وذلك بين العام 1975 و 1978، إلا أن تشغيله لم يكن فعالاً في السابق لعدد من الأسباب منها: الآلات القديمة وواقع الحرب (لا سيما أنه يقع في منطقة كانت عرضة للاشتباكات المستمرة والقصف المتواصل). كما أن نتاجه ضئيل ووديء النوعية مما يشكل عائقاً أمام عملية التسويق (وذلك وفقاً لتقرير البرنامج التقني البيئي للمتوسط METAP). إلا أنه شهد عام 1992، وعلى إثر موافقة البنك الدولي على تمويل خطة إعادة ترميم معمل الكرنطينا التي قدمها مجلس الإنماء والإعمار، عمليات إعادة تأهيل وترميم. وبات اليوم معمل الكرنطينا يعمل ضمن قسمين: معمل لإعادة تأهيل النفايات وفرزها وتخميرها، في حين أن القسم الثاني هو محرقة لتدمير البقايا غير القابلة لإعادة التصنيع.

أما بالنسبة لمحرقّة العمروسية، فقد التزمتها شركة إينور INOR الفرنسية عام 1979 لتعذر إيصال نفايات الضاحية الجنوبية وبعض مناطق بيروت إلى الكرنطينا، إلا أن العمل فيها لم يكن ممكناً في البداية بسبب طبيعة النفايات التي كان يجب أن تحرق فيها والتي لم تكن متطابقة مع مواصفات تصميم الآلات.

إلا أن التشغيل الفعلي لمحرقّة العمروسية لم يبدأ إلا في نيسان 1993 عندما لُزمت إلى "شركة سكر الهندسية" وذلك بعقد من مجلس الإنماء والإعمار. وفقاً لتقرير برنامج الدعم التقني البيئي للمتوسط METAP، ما زالت تلك المحرقّة تعاني من مصاعب تقنية بما فيها درجات حرارة احتراق منخفضة بسبب الرطوبة العالية التي تتمتع بها النفايات مما يؤدي إلى بث غازات جوية تتسبب بتآكل المعادن وإصابة البشر بداء السرطان.

وهكذا، لا يبدو اعتماد خيار الحرق في لبنان صائباً، نظراً لتركيب النفايات واحتوائها على نسبة مرتفعة من المواد العضوية مما يعني وجود نسبة مرتفعة من الرطوبة.

كما أن الحرارة في الفرن لا تصل إلى 900 درجة وهي المرحلة التي يتم فيها الإحتراق الحقيقي، الأمر الذي ينتج كمية كبيرة من الرماد تتجاوز 35% بدل 15% والمحرقّة غير مزوّدة بجهاز لتفكيك الغازات المنبعثة مما يؤدي إلى دخان كثيف يغطي المنطقة، وتتساقط منه مواد قطرانية على المزروعات وسطوح المباني، فيصاب السكان بأمراض جلدية ورئوية.

وكانت المنظمة البيئية الدولية غرينبيس، وعلى لسان ممثلها في لبنان، قد طالبت في 27 شباط 1997 مجلس الإنماء والإعمار، كونه المالك القانوني لمحرقّتي الكرنطينا والعمروسية، بإقفالهما لا سيما أنه يتم فيها إحراق نفايات المستشفيات الخطرة في صورة غير قانونية، وذلك بكمية يومية تتراوح بين طن وأربعة أطنان تجمعها "سوكلين" وفقاً لعقد وقع مع مجلس الإنماء والإعمار. أما النفايات تلك، فتعود إلى خمسة مستشفيات كبرى هي: أوتيل ديو والجامعة الأميركية والمقاصد والساحل ونوتردام. ويؤدي احتراق تلك النفايات إلى انبعاث دخان يتضمن مواداً سامة تحتوي على معادن ثقيلة مثل الـ"ديوكسين" و"فورانس"، وهي كلها مواد تتسبب بأمراض سرطانية وتدمر الجهاز العصبي، لا سيما أن الأطفال هم الأكثر عرضة لمخاطرها.

### تفاهم المشكلة في العمروسية

وبعد الإعلان عن إقرار إقفال مكب برج حمود، وبالتالي تحويل النفايات كلها على المعمل بالإضافة إلى استحداث مكب لتجميع النفايات الصلبة قرب المعمل مع ما يرتبه من أضرار صحية إضافية على المواطنين، بدأ أهالي حي الكرامة-العمروسية يوم 22 نيسان اعتصامهم أمام المحرقّة اعتراضاً على وجودها، وتقدمهم نائبان يمثلان المنطقة وهما علي حسن خليل وحسن علوية بالإضافة إلى أعضاء اللجنة الشعبية وجمعيات بيئية وأهلية وحشد من المواطنين. لا سيما أن خطة الطوارئ الرسمية التي كان قد أقرها سابقاً مجلس الوزراء في كانون الثاني قضت بإقفال مكب برج حمود في أول حزيران وإقامة معمل تسميد (أو تخمير) في الكرنطينا والعمروسية، والإعتماد على محرقّة العمروسية التي قدر لها أن تستوعب وفقاً لخطة الطوارئ الحكومية- 15 طناً بدلاً من 600 طن.

وطبعاً برزت هنا مجموعة من التساؤلات: ما هي ميررات اعتماد هذا الخيار؟ وما هي النفايات التي سيتم حرقها؟ وما هي التقنية المعتمدة في الحرق؟ وكيف وأين يتم الحرق؟ بالإضافة إلى كيفية ضبط التلوث الناجم عن الحرق. والجدير بالذكر أن منطقة العمروسية ما زالت تنقصر حتى الآن إلى مستويعات للنفايات، وهي مشكلة بحد ذاتها، منفصلة عن واقع المحرقة.

وهكذا شهدت المنطقة تصاعد وتيرة الإحتجاج على محاولات توسيع محرقة النفايات بين المنازل. وشارك لاحقاً في الإعتصام النواب التالية أسماؤهم: ابراهيم أمين السيد وعمار الموسوي وحسين الحاج حسن و ابراهيم بيان و ربيعة كيروز ونزيه منصور وصلاح الحركة.

وكانت نتيجة التصعيد، مهاجمة المحرقة ليلاً بعد دقائق من إعلان وزير البيئة أكرم شهيبي أن المحرقة يتم إعادة تأهيلها قائلاً: "على السكان أن يتقبلوا وجود المحرقة لأن لا حل آخر غيرها وإلا فإن النفايات ستبقى على الطرقات."

وعلى الرغم من محاولات التهدئة التي بذلتها بعض القوى السياسية المؤثرة في المنطقة، عمد أهالي العمروسية إلى التعبير عن سخطهم عبر إشعال النيران في المحرقة التي التهمت ألسنتها محطات الكهرباء والوقود وأجهزة الكمبيوتر فلم تنج إلا أفران الحرق. وقدرت بعض المصادر قيمة الأضرار بأكثر من 1.5 مليون دولار. وأثارت عملية الحرق تساؤلات عديدة حيث ربطتها بعض الأوساط بأجواء "ثورة الجوع".

### وصف العينة

طالت عينة الدراسة التي أجرتها "الدولية للمعلومات" مانتي فرد يقطنون المنطقة المحيطة بالمحرقة. وكان ثلث العينة تقريباً من الذكور (36.5%) بينما ارتفعت نسبة الإناث إلى 63.5%. وكانت الأغلبية الساحقة من الشيعة (93%) في حين شكل السنة الـ7% الباقية.

ولدى سؤالنا المستجوبين عن أصلهم، تبين لنا أن ما يفوق ربع المستجوبين (28.5%) هم أصلاً من منطقة بعلبك، و 27% من منطقة الشريط الحدودي. وتخفض هذه النسبة إلى 14% للقدامين أصلاً من مختلف أحياء الضاحية الجنوبية وإلى 6% للسكان أساساً في بيروت. أمّا بقية المستجوبين، فقدموا من الهرمل وصور بصورة متساوية (5.5%)، مقابل 2,5% للقدامين من الشويفات و 1% فقط للمستجوبين الآتين أصلاً من سوريا. والجدير بالذكر أن 10% من المستجوبين هم من السكان الأصليين لمنطقة العمروسية.

كما تبين لنا من خلال المسح أن أكثر من نصف المستجوبين (59%) قد تجاوزت إقامتهم في العمروسية مدة العشر سنوات، لتتخفض هذه النسبة بشكل واضح إلى حوالي 13% للذين تراوحت فترة إقامتهم في منطقة الدراسة بين خمس وعشر سنوات من جهة وبين سنة و 3 سنوات من جهة أخرى. كما بلغت نسبة المقيمين في المنطقة لمدة تراوحت بين 3 و 5 سنوات 9%، لتكتمل تدنيها إلى 6.5% للذين لم تتعدّ فترة إقامتهم في المنطقة المعنية أقل من سنة واحدة. كما تجدر الإشارة إلى أن 65.5% من المستجوبين هم من المالكين مقابل 27.5% من المستأجرين، في حين أشار 7% منهم أن الأرض حيث بنوا بيوتهم هي ملك للدولة. وإذا انتقلنا بالسؤال إلى المستوى التعليمي للمستجوبين، فقد تساوت نسبة الذين أكملوا المرحلة الابتدائية مع نسبة أولئك الذين أكملوا المرحلة التكميلية وقاربت كل منهما الثلث (33%)، كما

بلغ معدّل الأمية بين المستجوبين في منطقة العمروسية 24% في حين وصلت نسبة الذين أنهوا المرحلة الثانوية 8.5% ونسبة الذين التحقوا بالجامعة 1.5% فقط. أمّا عن الوضع المهني للمستجوبين، فقد بيّنت الدراسة أن حوالي ثلث المستجوبين (33.5%) يعملون، مقابل الثلثين الباقين العاطلين عن العمل (66.5%).

ومن خلال سؤالنا عن الدخل الشهري للأسرة، تبيّن لنا أن 43% من المستجوبين يدخلون أقل من 300 دولار أميركي شهرياً مقابل 37% من الذين يتراوح دخلهم الشهري بين الـ300 و 500 دولار أميركي. أمّا المستجوبون الذين يدخلون بين الـ500 والألف دولار شهرياً، فقد بلغت نسبتهم 6% في حين تدنّت هذه النسبة إلى 1.5% للذين يفوق دخلهم الشهري الألف دولار أميركي. والجدير بالذكر أن 12.5% من المستجوبين قد أحجموا عن الإجابة على السؤال المذكور.

### الأمراض الناجمة عن المحرقة

وبعد وصف الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمستجوبين في منطقة العمروسية، لا بد من التطرّق إلى مشكلة محرقة العمروسية والأمراض المنتشرة في المنطقة المذكورة.

ولدى سؤالنا عمّا إذا كان وجود المحرقة قد تسبب بانتشار بعض الأمراض المعنية في المنطقة، أجمع أكثر من نصف المستجوبين (56%) على أن المحرقة تسببت بعدد كبير من إصابات الربو ومختلف الأمراض الرئوية والجلدية.

كما ذكر ربع المستجوبين تقريباً (24.5%) بأن وجود المحرقة أدّى إلى إنتشار جميع أنواع الأمراض في منطقة العمروسية، في حين انخفضت النسبة إلى 8.5% للأمراض والجراثيم المعوية، ثم إلى 5.5% للأمراض السرطانية و3% للأمراض العيون (حساسية في العيون). أمّا الذين نفوا كلياً تسبب المحرقة بأضرار صحية، فبلغت نسبتهم 2.5% فقط من مجموع المستجوبين.

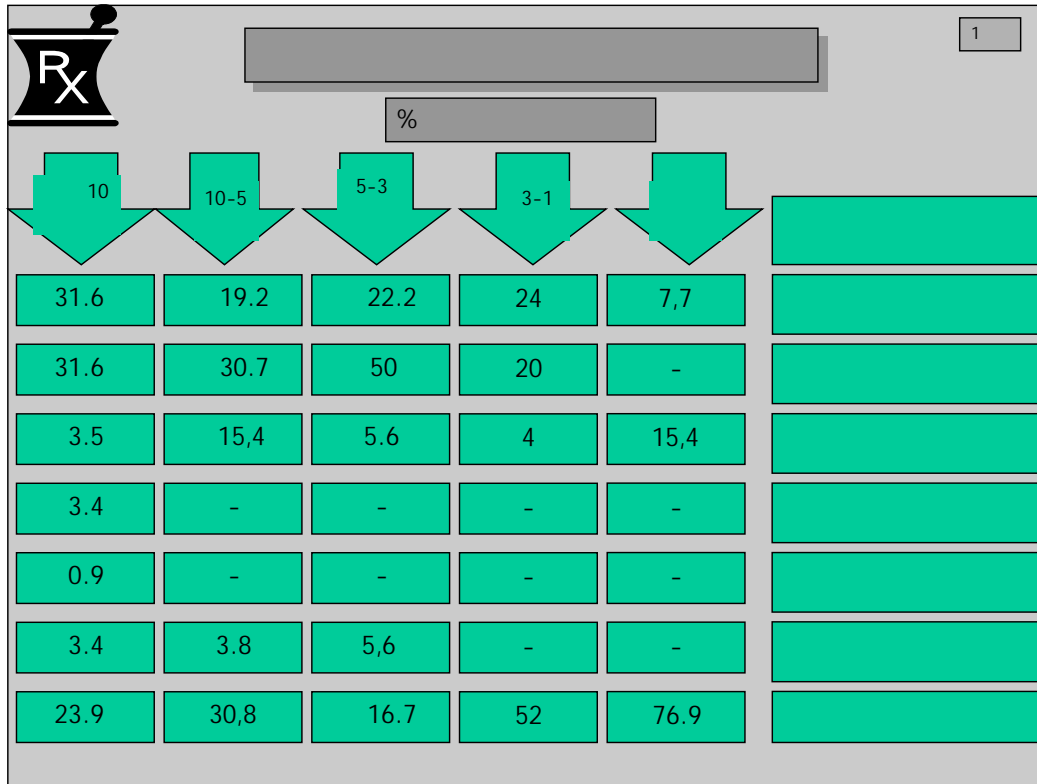
ولدى التوغّل في السؤال عن الأمراض التي تسببها المحرقة، عمدنا إلى سؤال المستجوبين عمّا إذا كان أحد أفراد عائلتهم قد أصيب بمرض معين من جراء التلوث الناتج عن المحرقة. فأفاد 33% من المستجوبين أن مختلف الأمراض الرئوية والتنفسية من ربو وحساسية وسعال حاد إلخ... قد ألمت بأحد أفراد العائلة مقابل 23% لمختلف الأمراض الجلدية. وتوزعت النسب الباقية على الأمراض المعوية (6%) والسرطانية (2%) وحساسية العيون (3%) في حين نفى 32% من المستجوبين، أي حوالي الثلث، تعرّض أحد أفراد العائلة إلى أي نوع من الأمراض.

### انتشار الأمراض وفقاً لنوع السكن

إن التدقيق في طبيعة السكن ونوعه أكان ملكاً للأفراد أو إيجاراً أو تعدياً على الأملاك العامة يحمل في طياته أكثر من دليل. والملاحظ أن 23% من المستجوبين الذين يسكنون في أرض الدولة نفوا انتشار أمراض خاصة من جراء وجود المحرقة مقابل 3.6% من المستأجرين.

في حين أن توزيع إجابات المستجوبين الذين أشاروا إلى انتشار أمراض خاصة في المنطقة وفقاً لنوع السكن يظهر أن نسبة هامة تعاني من أمراض جلدية ورتوية إذ توزعت كما يلي: 38,4 % للذين يسكنون في أملاك الدولة، و34.5% من المستأجرين، و27.5% من المالكين.

أما الذين لم يحدّدوا نوعاً واحداً من الأمراض بل أشاروا إلى معاناتهم منها جميعاً دونما استثناء، فأنت نسبتهم على الشكل التالي: 7,7% من القاطنين في أملاك الدولة و14.5% من المستأجرين و30.5% من أصحاب الملك. أما الأمراض السرطانية وهي الأكثر خطورة فقد استحوذت على 3.6% من إجابات المستأجرين، و6.9% من إجابات المالكين، في حين لم يذكرها أي من القاطنين في أملاك الدولة (رسم 1).



أما بالنسبة لمتغير الجنس، فقد تبين أن الذكور يعانون من أمراض تنفسية ورتوية أكثر من الإناث إذ بلغت نسبة إصابتهم بتلك الأمراض 32.9% مقابل 22.8% للإناث. في حين فاقت نسبة إصابة الإناث بالأمراض الجلدية نسبة الذكور إذ بلغت 24.4% مقابل 20.5% للذكور. كما أن انتشار الأمراض في العائلة وفقاً لمدة السكن له أكثر من دلالة، وقد أتى معبراً، إذ تبين لنا أنه كلما انخفضت سنوات السكن في الحي المذكور كلما تددت نسبة تقشي الأمراض في العائلة. ففي حين بلغت نسبة المستجوبين الذين نفوا وجود أمراض في العائلة ولم يمض على سكنهم في الحي سنة واحدة 76.9%، تددت النسبة إلى 52% للذين تراوحت هذه الفترة عندهم بين السنة والثلاث سنوات، لتصل إلى 23.9% عند الذين مضت عشر سنوات أو أكثر على تواجدهم في المنطقة.

ويستمر هذا التفاوت عند توزيع الأمراض بين تنفسية وجلدية ومعوية. إذ ترتفع الإصابات في العائلة بارتفاع عدد سنوات السكن فنلاحظ مثلاً أن 31.6% من المستجوبين الذين مضى أكثر

من 10 سنوات على سكنهم في الحي، أصيبوا بأمراض تنفسية ورئوية مقابل 22.2% من الذين تراوحت مدة سكنهم بين 3 و 5 سنوات و 7.7% ممن لم تمض سنة على وجودهم في المنطقة.

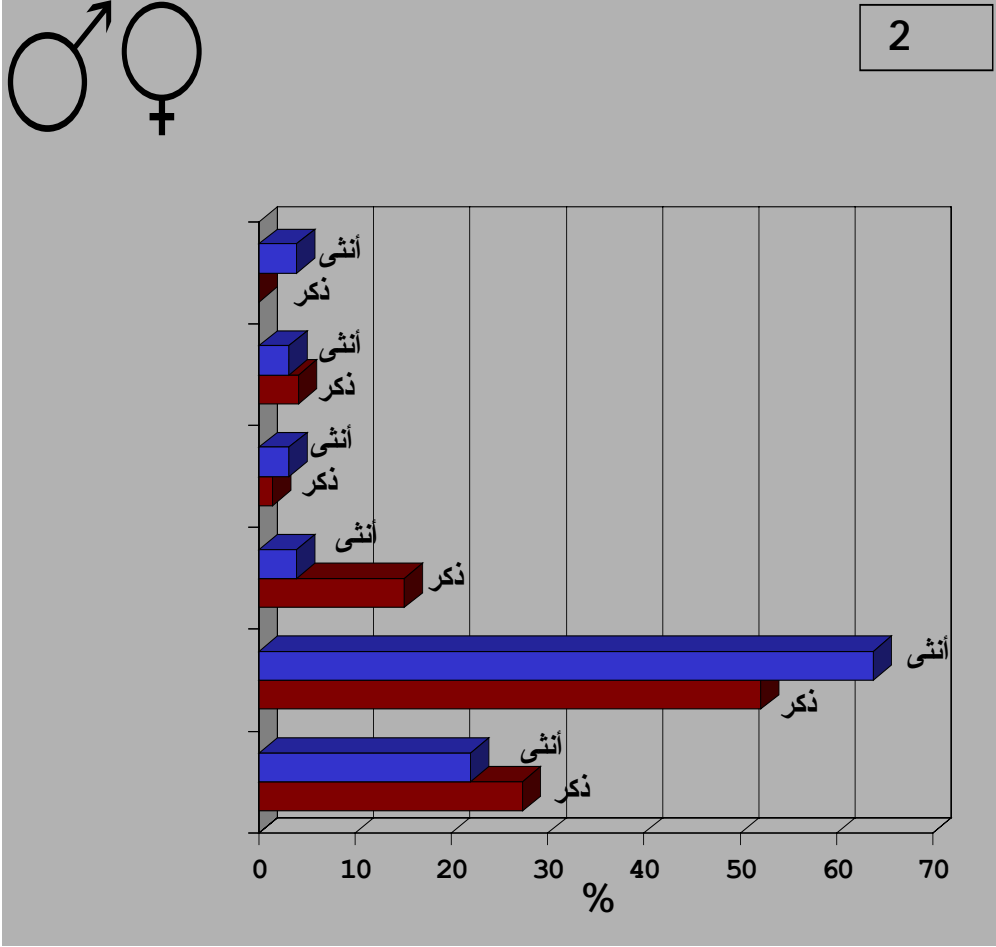
### سبب تفاقم وضع المحرقة

وعندما تطرقنا إلى موضوع المحرقة بالذات وسألنا المستجوبين عن السبب المباشر الذي فاقم الأوضاع الأخيرة، توزعت الأجوبة على الشكل التالي: 59.5% من المستجوبين اعتبروا أن تفاقم الإصابة بالأمراض وتفاقم التلوث هما المسؤولان المباشران عن تفاقم وتفاقم الوضع في المنطقة، في حين ارتأى حوالي ربع الأشخاص الذين شملهم الإستطلاع أن قرار فتح مفرزة للنفايات بالقرب من المحرقة كان السبب المباشر لتفاقم الأوضاع الأخيرة. وإنخفضت هذه النسبة إلى 8% للذين اعتبروا أن موقف الحكومة من المحرقة وتصريح وزير البيئة في 26 حزيران 1997، حول ضرورة إعادة تشغيل المحرقة هما اللذان صعدا الأوضاع مقابل 2.5% للمستجوبين الذين ذكروا بأن إقفال مكب برج حمود ونقل النفايات إلى محرقة العمروسية شكلا سبباً كافياً لتفاقم الوضع. أما باقي النسب فتوزعت ما بين 3.5% للذين اعتبروا أجواء ثورة الجياح والتصعيدات السياسية سبباً مباشراً لما حصل مقابل 2.5% للذين لم يحددوا أي موقف من السؤال المطروح.

### سبب تفجر وضع المحرقة

لقد مضى عدة سنوات على بداية تشغيل محرقة العمروسية، عبر البعض خلالها عن خطر وجود المحرقة بين المنازل إلى أن تحولت ليلة 26 حزيران 1997 إلى عمل مباشر أودى بالمحرقة وتسبب بإقفالها.

وحين عمدنا إلى الربط بين الإجابات حول السبب وبين جنس المستجوبين، وجدنا أن النساء يرجعن السبب إلى عدم القدرة على تحمل الوضع في ضوء زيادة الأمراض (63.8%) مقابل 52% للرجال، في حين إن 27.4% من الرجال يعتقدون أن قرار إنشاء مفرزة جديدة للنفايات هو السبب المباشر مقابل 22% للنساء، كذلك الأمر بالنسبة لتصريح الوزير إذ أتت النسبة 15% للرجال و 3.9% للنساء (رسم 2).



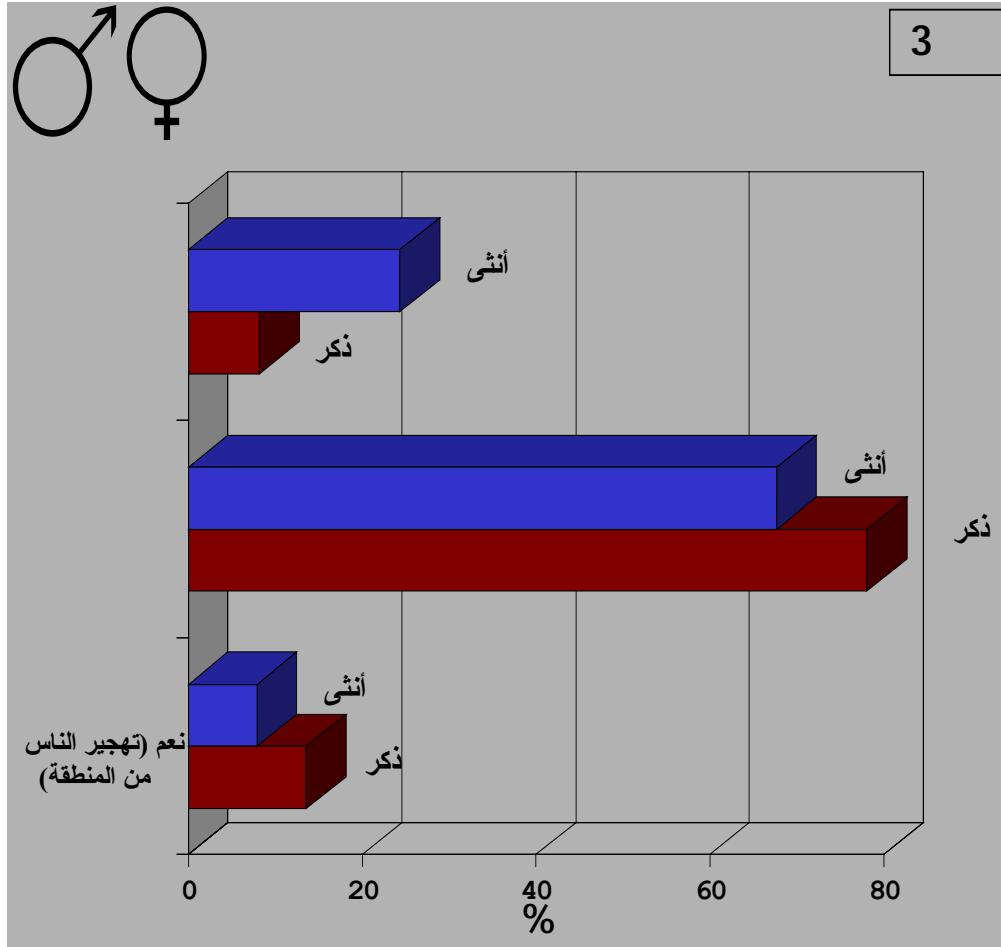
أما الربط بين حادثة الحرق ونوع السكن فيظهر لنا أن 30.8% من القاطنين في أملاك الدولة يعزرون السبب إلى قرار إنشاء المفرزة مقابل 34.5% من المستأجرين، و19% من المالكين.

أما تفشي الأمراض فكانت إجابة تبنتها نسبة 23.1% من القاطنين في أملاك تخص الدولة و 45.5% من المستأجرين و 68.7% من المالكين. في حين أن تصريح الوزير إعتبر سبباً مباشراً وفقاً لـ 30.8% من القاطنين في أملاك الدولة، و 9.1% من المستأجرين، و 5.3% من أصحاب الملك.

### هل من دوافع سياسية

وقد كان لا بد أن نعرف هل يندرج هذا الحدث في الإطار السياسي، إذ شمل الإستطلاع سؤالاً حول ذلك. وقد إعتبر 71% من المستجوبين بأنه ليس هناك من أهداف سياسية وراء حرق المحرقة، مقابل 9.5% إعتبروا أن إشعال المحرقة إنما هدف إلى تهجير الناس، أي الحافز السياسي كان وراء ذلك الحدث. أما بقية المستجوبين فلم يستطيعوا الإجابة عن هذا السؤال، لا يعرفون خلفيات الموضوع.

وقد بين لنا فرز الإجابات وفقاً للجنس أن نسبة 24.4% من النساء لا تعرف الأسباب، بينما اقتصرت نسبة المستجوبين الذكور الذين لا يعرفون إذا كان هناك من أبعاد سياسية لعملية الحرق على 8.2% (رسم 3).



كما أن 78% من الرجال المستجوبين رأوا أن لا علاقة للحادث بالسياسة مقابل 67.7% للنساء المستجوبات. في حين اعتبر 13.7% من الرجال أن الحادث يحمل في طياته دافعاً سياسياً هو تهجير السكان من المنطقة مقابل 7% من النساء المستجوبات.

### النتائج الإيجابية والسلبية لحرق المحرقة

أما حول النتائج، إيجابية كانت ام سلبية، لحرق المحرقة، فلقد أجاب ما يقارب نصف المستجوبين (48.5%) بالإيجاب إذ انهم ارتاحوا من الضجيج والدخان، إضافة إلى 5.5% الذين ارتاحوا من تقشي الأمراض. إلا أن ذلك لم يمنع نسبة مرتفعة نسبياً، فاقت الثلث (38%) من التعبير عن سخطها من عملية حرق المحرقة إذ انها أدت عملياً إلى تراكم النفايات وتكاثر الجراثيم وتقشي الأمراض في المنطقة المجاورة.

ولدى فرز الأجوبة وفقاً للجنس، تبين من الإستطلاع أن 55.9% من النساء المستجوبات اعتبرن أن العملية أدت إلى تخفيف الهدير والدخان، مقابل 35.6% من المستجوبين الذكور الذين لم يجدوا في الحرق أية نتائج إيجابية. هذا وقد اعتبر 45.2% من المستجوبين الذكور أن حرق العمروسية أدى إلى تراكم النفايات مقابل 33.9% من المستجوبات الإناث (رسم 4).

نتائج حرق المحرقة وفقاً لجنس المستجوبين %			
4			
الجنس	نتائج إيجابية "خف الهدير والدخان"	نتائج سلبية "تراكمت النفايات"	غير محدد
ذكر	41,1	45,2	13,7
أنثى	61,4	33,9	4,7

#### انخراط النساء في التحرك

وكانت الظاهرة الملفتة في التحرك الشعبي إنخراط النسوة والأولاد لذلك نجمت أهمية طرح سؤال حول خلفيات تحسس النساء والأولاد لهذا الموضوع. وتوزعت الإجابات كما يلي: رأى 62% من المستجوبين أن النساء أكثر تحسسا لموضوع التلوث من دخان المحرقة وضجيجها بسبب ملازمتهم المنزل، في حين أن الرجال غالبا ما يعملون في مناطق بعيدة عن المحرقة، أي خارج النطاق الذي يطاله التلوث. إلا أن 29% من المستجوبين رأوا الرجال والنساء والأولاد معنيون كلهم، وبنفس المستوى بتلك المسألة، إذ أن الأذى يطال الجميع.

وقد أجاب 5.5% منهم بأنهم لا يعرفون إذا كان النساء والأولاد أكثر تحسسا من الرجال، في حين أجاب 3.5% منهم بأن النساء والأولاد يفتقرون إلى المناعة التي يتمتع بها الرجال.

#### سبل معالجة النفايات

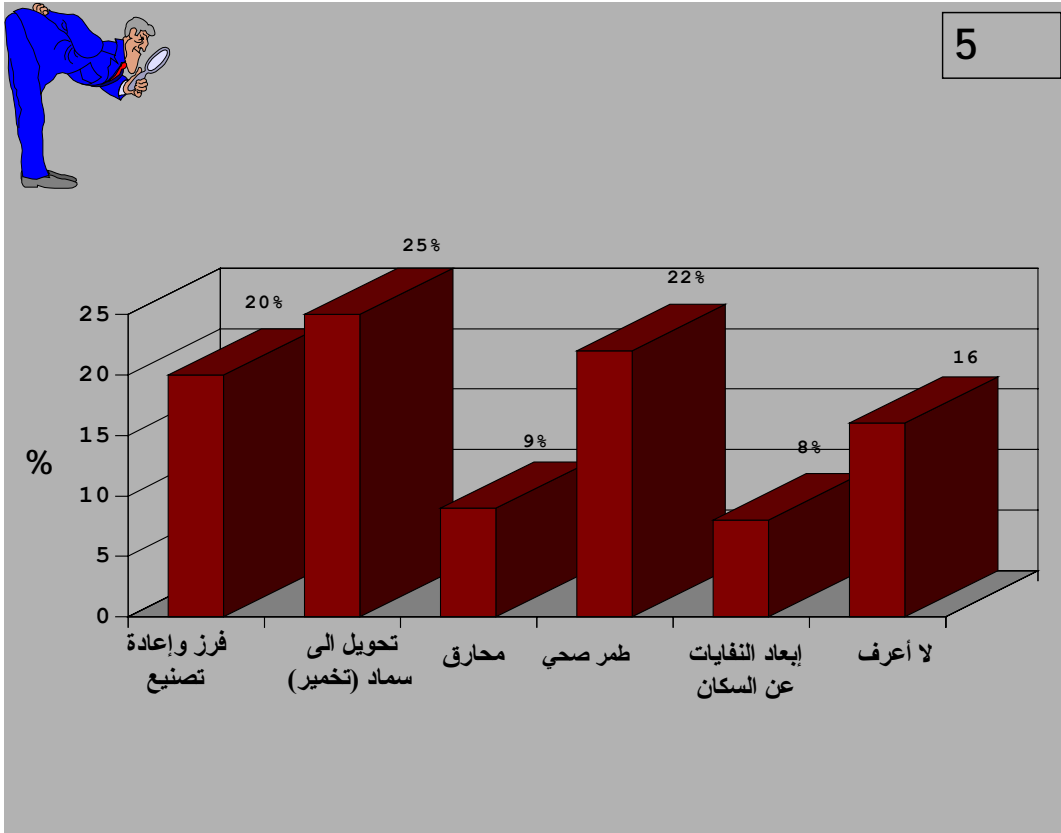
وعن رأي المستجوبين حول إمكانية إيجاد حل آخر لمحرقة العمروسية، أجمع كلهم تقريبا (92%) على أن الحل الأمثل يكمن في نقل المحرقة إلى أماكن نائية في "الجرود"، بدلاً من إبقائها وسط المناطق المكتظة بالسكان.

وحين تطرق الإستطلاع إلى مشكلة النفايات في الضاحية الجنوبية، وحول ما إذا كان المستقبل القريب سيشهد تفاقماً لمشكلة النفايات هناك، أجمع معظم المستجوبين على ذلك إذ بلغت نسبة الذين أجابوا بالإيجاب 93%.

أما حول سبل معالجة مشكلة النفايات في لبنان، فما زالت بعيدة التحقيق لأسباب عدة منها يتعلق بالوعي البيئي لدى المواطن، وآخر بالكلفة التي قد تشكل عبئا إضافيا على ميزانية الحكومة.

ولدى سؤالنا المستجوبين عن الحل الأمثل لمشكلة النفايات في لبنان، توزعت الإجابات على النحو التالي: اعتبر ربع المستجوبين (25%) أن الحل الأمثل للتخلص من النفايات هو تحويلها إلى سماد (أي التخمير)، يليهم وبفارق ضئيل (22.5%) المستجوبون الذين اعتبروا الطمر الصحي الحل الأمثل.

في حين اعتبر 20% من الأشخاص الذين طالهم الإستطلاع أن الفرز وإعادة معالجة النفايات عبر التصنيع هو الحل الأنسب. وهذا وقد اعتبر 16.5% من المستجوبين أنهم لا يعرفون ما هو الحل الأفضل، في حين عبر 7.5% عن لا مبالاتهم تجاه الحل إذ أن اهتمامهم يقتصر فقط على ضرورة إبعاد النفايات من المناطق السكنية (رسم 5).



### سبل التخلص من النفايات والمستوى التعليمي

ويبدو من البديهي الربط بين سبل التخلص من النفايات والمستوى التعليمي للفرد المستجوب. فنلاحظ مثلاً، أن المستجوبين حاملي الشهادة الثانوية اختاروا تحويل النفايات إلى سماد عضوي بنسبة 31.3% وهي الطريقة المثلى للمحافظة على البيئة والإنتاج الزراعي مقابل 100% من حاملي الشهادات الجامعية، على الرغم من ندرتهم. وفي حين نلاحظ أن نسبة المستجوبين الذين يؤيدون الفرز وإعادة التصنيع ترتفع بارتفاع المستوى التعليمي، سجل اعتماد المحارق كحل أعلى نسبة في صفوف المستجوبين ذوي المستوى التعليمي المتدني (رسم 6).

نفايات منزلية					
%					
-	%25	%25.8	%21.2	%10.4	
%100	%31.3	%28.8	%21.2	%18.8	( )
-	-	3%	%15.2	%10.4	
-	%18.8	%24.2	%24.2	%20.8	
-	-	%7.6	%4.5	%12.5	
-	%25	%10.6	%10.4	%27.1	

### مطالب أهل العمروسية

لقد تناولت الفئة الأولى من الملاحظات التي سجلها المستجوبون حول معاناتهم المزمنة من مشكلة النفايات، مسؤولية الدولة. إذ عبر 37.5% من المستجوبين عن إيمانهم بضرورة تحمل الدولة لمسئولياتهم والإهتمام بالشرائح الإجتماعية الفقيرة. وقد أشار 45.5% من المستأجرين إلى هذه الضرورة مقابل 38.2% من المالكين، في حين لم تسجل أي ملاحظة من هذا النوع عند القاطنين في أملاك الدولة.

كما طالب 22.5% من المستجوبين بإزالة المحرقة من موقعها الحالي ونقلها إلى الجرود الجبلية النائية. أما نسبة الذين لم يعبروا عن أي رأي بهذا الخصوص، فقد فاقت الثلث إذ بلغت 39.5%. وتوزعت الأجوبة لدى فرزها وفقاً لمتغير نوع السكن على الشكل التالي: 61.5% للقاطنين في أملاك الدولة، 9% للمستأجرين، و 24.4% للمالكين.

في حين تناولت الفئة الثانية من الملاحظات موضوع تجميع النفايات، إذ طالب 36.5% من المستجوبين بشركة "سوكلين" لجمع النفايات بغية التخلص منها، في حين لم يعبر 33% من المستجوبين عن أي رأي بهذا الخصوص. يليهم المستجوبون الذين طالبوا بتفعيل دور البلديات في هذا المجال بنسبة 30,5%. هذا وقد أجمع المستجوبون على المطالبة بمستوعبات للنفايات إذ بلغت نسبتهم 94%.

### استمارة الأطباء في العمروسية

ولقد شمل الإستطلاع استجواب سبعة عشر طبيباً من مختلف الإختصاصات في منطقة العمروسية لسؤالهم عن مختلف الحالات المرضية التي يعالجونها يومياً. وتوزعت الإختصاصات على الشكل التالي: عشرة أطباء صحة عامة، ثلاث أطباء أنف-أذن-حنجرة، وطبيب واحد لكل من إختصاصات الأمراض الداخلية والقلب والأمراض الجلدية والكلية والمسالك البولية تبعاً.

ولدى سؤالنا الأطباء المستجوبين عن مختلف الأمراض التي يعالجونها، وجدنا أن جميع الأطباء الذين تم استطلاع رأيهم قد عاينوا حالات مختلفة من الربو والأمراض الرئوية، ومختلف الأمراض الجلدية والمعوية وأمراض اللوزتين في حين ذكر حوالي نصف الأطباء المستجوبين فقط تشخيصهم عدة إصابات سل وسرطان وتيفوئيد.

كما أجمع جميع الأطباء الذين شملهم الإستطلاع (100%) أن محرقة العمروسية كانت تشكل سبباً مباشراً لعدد لا يستهان به من الأمراض خصوصاً الأمراض الرئوية والتنفسية (58.8%)، تليها بالتساوي الأمراض المعوية والجلدية (17.6%). في حين لم يحدد 5.9% من الأطباء المستجوبين الأمراض المعينة التي يمكنها أن تنتج عن التلوث الصادر عن المحرقة.

### خلاصة

ينتمي سكان المنطقة المذكورة بمعظمهم إلى الشرائح الإجتماعية الدنيا المحرومة، وهذا واضح من خلال انعدام البنى التحتية والتجهيزات الصحية. كما ترتفع البطالة وينخفض مستوى رواتب العاملين إلى ما دون الحد الأدنى في أغلب الأحيان.

في ظل هذا الوضع الإجتماعي الخانق والظروف المعيشية الصعبة (ثلثا المستجوبين لا يعملون)، عكست الإجابات على الأسئلة التي تناولها استطلاع "الدولية للمعلومات" حول المحرقة وحادثة الحرق، واقعاً أليماً يعيشه المستجوبون.

□ رأى أكثر من نصف المستجوبين (59.5%) أن نقشي الأمراض وانتشار التلوث في المنطقة هما العاملان اللذان فاقما الأحداث الأخيرة التي تراكمت مع التصعيد الأهلي الذي شهدته منطقة العمروسية. في حين اعتبر حوالي ربع المستجوبين (24%)، أن إنشاء مفرزة النفايات الجديدة داخل المحرقة هي التي فجرت سخط الأهالي، مما يشير إلى معاناتهم من مشكلة النفايات، كون الفرز يجب أن يبدأ في المنزل، وليس في المفرزة عند نهاية المطاف. إذ يصعب حينها التخلص من أغلبية النفايات، لا سيما أن النفايات المنزلية اللبنانية تحتوي على نسبة مرتفعة من المواد العضوية.

• أما عن السبب الذي دفع بالنساء لقيادة التحرك، فلقد أجاب 62% من المستجوبين بأن النساء، وبسبب ملازمتهم المنزل هم الأكثر معاناة من المحرقة، لا سيما أن أطفالهن يتعرضون لأمراض وهم بعهدتهم. في حين أن الرجال يغادرون المنزل صباحاً للعمل بعيداً عن محيط المحرقة.

□ وعبرت الملاحظات التي كانت عبارة عن سؤال مفتوح عن رغبة المستجوبين في إيلاء الدولة المنطقة مزيداً من الإهتمام، وتفعيل دور البلديات في مسألة معالجة النفايات. وقد تعكس هذه الملاحظات تحسس المجتمع المحلي لطبيعة مشاكله وحجمها.

□ من الملاحظ أن غالبية سكان الأحياء المحاذية تماماً للمحرقة هم من اللبنانيين الذين قدموا إلى الضاحية من الشريط الحدودي عقب الإجتياح الإسرائيلي الأول لجنوب لبنان، فاضطرتهم الحاجة والضرورة إلى السكن في الأملاك العامة دونما توفر العناصر القانونية. ويعتبر سكان هذه الأحياء من أكثر المعترضين على هذه المحرقة والمتضررين من جراء عملية الحرق، وهم بغالبيتهم سكنوا المنطقة في مرحلة لحقت بإنشاء المحرقة. ويمكننا تصنيف هذه الفئة بالأكثر تضرراً إذا ما قارناها بسكان الأحياء الأبعد. ومع ذلك، سعى المستجوبون الذين يقطنون أملاك الدولة أكثر من أولئك القاطنين في منازل بصورة شرعية- من مستأجرين ومالكين- إلى عدم الربط بين الأمراض المنتشرة في المنطقة ووجود المحرقة. وإنما ذلك يدل على تمسكهم وحرصهم على البقاء في المنطقة بصورة غير شرعية مهما كان الثمن، لا سيما أن معظمهم من الشريط الحدودي.

□ يشير ارتباط مدة السكن بنسبة تفشي الأمراض، حيث ترتفع نسبة الإصابات مع طول مدة السكن، إلى المخاطر الصحية الناجمة عن وجود المحرقة في حي أهل بالسكان.

□ يدل تدني نسبة المستجوبين الذين يؤيدون فرز النفايات وإعادة تصنيعها كحل أمثل لمعالجة النفايات إلى تدني مستوى الوعي البيئي في المنطقة المستهدفة لا سيما أن نسبة المستجوبين الذين يؤيدون فرز النفايات وإعادة تصنيعها ارتفعت مع ارتفاع مستواهم التعليمي.

□ أثارت خطة الطوارئ الحكومية التي أعلن عنها في كانون الثاني 1997 النعرات الطائفية انعكس في بعض الإجابات التي أشارت إلى قرار إقفال مكب برج حمود ورفض السكان لتحويل النفايات كلها إلى العمروسية إذ غالباً ما ردوا بأنهم "لا يريدون أن تصبح المنطقة مكباً لنفايات المناطق الأخرى".

□ ما زالت منطقة حي السلم تفتقر الى مستويات للنفايات في الشوارع مما دفع بالمستجوبين الى المطالبة، بالإجماع، بإستحداث تلك المستوعبات، بغض النظر عن وجود المحرقة.

### منهجية اعتماد العينة

جرى الإستطلاع في الأسبوع الأخير من شهر تموز وذلك قبل أن تباشر شركة "سوكلين" بتجميع النفايات. أما عن المنهجية التي اعتمدها الدراسة في اختيارها العينة التي استهدفها الإستطلاع، فكانت كما يلي:

بعد اعتماد المحرقة كمركز، تم تقسيم المنطقة التي شملها الإستطلاع وفقاً لأربعة اتجاهات تبعاً للكثافة السكانية. بعدها، تم تقسيم كل اتجاه إلى ثلاث مسافات وذلك انطلاقاً من بعدها عن المحرقة أي: مسافة قريبة ومسافة متوسطة ومسافة بعيدة. ولكل مسافة تم اعتماد عينة التجمعات Cluster Sampling، حيث يتكون كل تجمع من 17 أسرة. وتم استجواب كل الأسر في كل تجمع مما يعني أن الإستطلاع شمل 200 استمارة للأهالي.

وكان لا بد من إستطلاع آراء الأطباء في المنطقة والذين يعالجون إصابات متنوعة، على إختلاف إختصاصاتهم، دونما أن يكون لهذه الإصابات أحياناً أي ارتباط بالإختصاص المذكور. فكان أن شمل الإستطلاع بالإضافة إلى استمارة الأهالي، سبعة عشر استمارة توزعت على الأطباء المتواجدين في المنطقة المستهدفة.